



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم قانون
فرع القانون العام

الإتجار بالنساء في ضوء القانون الدولي

رسالة تقدمت بها الطالبة

إيمان هاتف نايف تفاح

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من
متطلبات نيل درجة ماجستير في القانون (القانون العام)

بإشراف

أ.م.د احمد شاكر سلمان

٢٠١٩ م

١٤٤٠ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ
نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا
رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ
وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة النساء

آية (١)

الإهداء

إلى من قال سبحانه وتعالى في حقهما في محكم كتابه ...

﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا﴾ .

إلى من اقتقدتهم في مواجهة الصعاب ولم تمهلني الدنيا لأرتوي من حنانهم والدي ووالدتي رحمهما
الله .

إلى من أشدد بهم عضدي وأشركهم في أمري ... إخوتي وأخواتي .

..... إلى أغلى الناس عندي

إلى نساء العالم كافة

أهدي هذا العمل المتواضع

الشكر والامتنان

قال الله تعالى في كتابه العزيز {لئن شكرْتُمْ لأزيدنَّكُمْ} صدق الله العظيم .

الحمد لله الذي له ما في السموات وما في الأرض لا إله إلا هو له الحمد في الأولى والآخرة وهو اللطيف الخبير، والصلاة والسلام على نبيه الأمين وعلى آله الطيبين وأصحابه الغر الميامين .

عرفاناً بالجميل وتثميناً واعتزازاً كل الجهود المخلصة ...لابد وأنا أنتهي من إعداد هذه الرسالة أن أسجل شكري وتقديري إلى أستاذي الفاضل الدكتور (احمد شاكر سلمان) ، وفاءً لما غمرني به من جهد علمي أثناء دراستي ولتوجيهاته المخلصة وملاحظاته القيمة لي طيلة مدة الإعداد مما كان له الأثر الكبير في إخراجها بهذه الصورة ، فله مني الاحترام والعرفان بالجميل ماحييت وجزاه الله عني خير الجزاء .

ولا يفوتني أن أسجل جزيل الشكر والامتنان الى الاستاذة (رشا سالم الزبيدي)لدعمها لي ومساعدتها التي مهما نطقت الالسن ومهما خطت الايدي بوصفها تظل مقصرة امام ما قدمته لي...

كما أقدم شكري الجزيل الى (م.م زكريا يحيى جواد) لما أبداه من ملاحظات تخص اللغة العربية في هذه الرسالة.

كذلك شكري وتقديري للدكتور (عزيز جبر شيال) لما قدمه لي من نصح وارشاد له مني كل التقدير .

وأتوجه بجزيل شكري وتقديري إلى السادة رئيس لجنة المناقشة وأعضائها لتفضلهم بالموافقة على مناقشة الرسالة وما سيبدونه من ملاحظات وتوجيهات بناءة ستغني الرسالة وتسمو بها إلى مرحلة البحث الرصين .

ويدعوني واجب الوفاء والعرفان بالجميل أن أقدم شكري وامتناني لأساتذة قسم قانون - معهد العلمين. الذين بذلوا ما بوسعهم ورعايتهم العلمية في بناء أفكارى العلمية الأساسية للارتقاء إلى هذا المستوى العلمي

و من واجب الوفاء والإخلاص أن أتقدم ببطاقات الشكر والمحبة إلى زملائي وزميلاتي في الدراسة .

ولا أنسى بالذكر صديقاتي العزيزات شذى سالم الزبيدي وحميدة عبود ،شكري وامتناني لهن على ما قدمن لي من مساعدة وعون لي.

وأخيرا وليس آخرا أقدم شكري واعتزازي إلى كل من ساهم في انجاز هذه الرسالة ، اسأل الله العلي القدير أن يعلمنا ما

ينفعنا وينفعنا بما علمنا ، والله ولي التوفيق .

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ما هية جريمة الإتجار بالنساء، وعرض التطور التاريخي الخاص بها، وكذلك التعرف على الصور والأشكال المختلفة للإتجار بالنساء، من استغلال في الدعارة، وتجارة الأرحام، وتجارة الأعضاء كأبرز الأمثلة على الإتجار بهن وحجم تلك الظاهرة على المستوى العالمي، ثم ذهبت الدراسة إلى التعرف على أسباب انتشار تلك الجريمة، واعتبارها جريمة عابرة للحدود الوطنية، فجميع الدول تعاني منها على اختلاف مستوياتها وتقدمها أو تخلفها وفقرها.

والنتائج التي تترتب على الانتشار، والظواهر الأخرى المرتبطة بظاهرة الإتجار بالنساء، والتعرف على القوانين والبروتوكولات الدولية والاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية وكذلك حظر الإتجار بالنساء في الاعراف الدولية ومبادئ القانون الدولي، ودور المؤسسات والمنظمات الدولية وغير الدولية والتي على رأسها الأمم المتحدة في مكافحة ظاهرة الإتجار بالنساء، والمنظمات الدولية الأخرى أمثال: منظمة العفو الدولية، وحلف الناتو، والمنظمات والهيئات الوطنية التي أنشأتها الدول لمواجهة الإتجار بالنساء، كما ذكر العديد من البروتوكولات التي جاءت إثر جهود المجتمع الدولي في مكافحة الظاهرة، ومن أبرز تلك البروتوكولات بروتوكول باليرمو (بروتوكول منع الإتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه).

وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وخرجت تلك الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها ما يلي: إن جريمة الإتجار بالنساء تعتبر من الجرائم ذات الطبيعة القانونية الخاصة، وذلك لكون الشيء المتاجر به سلعة متجددة وذا طبيعة نفسية متغيرة يمكن التأثير عليها خاصة إذا تعرضت إلى ظرفاً حياتية سيئة، إن استغلال النساء في الأغراض الجنسية والدعارة هو أول وأبرز صور الإتجار بالنساء وذلك يرجع إلى كم الأموال التي تدخلها تلك التجارة على العصابات الإجرامية، إن جريمة الإتجار بالنساء هي جريمة منظمة وعابرة للحدود تتم في عدة دول لا في دولة واحدة فقط، كما أنها تضر باستقرار الدول وأمنها واقتصادها، إن كافة الجهود الدولية والوطنية التي عملت على القضاء على ظاهرة الإتجار بالنساء قد عجزت عن تحقيق ذلك.

كما خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تساهم في الحد من انتشار الإتجار بالنساء إذا تم تطبيقها من المسؤولين ومتخذي القرار، وأبرز تلك التوصيات هي: التعامل مع ظاهرة الإتجار بالنساء مشكلة ذات جوانب اخلاقية واجتماعية وأمنية وصحية، التعامل مع ظاهرة الإتجار بالنساء مشكلة تقوم بانتهاك أولى مبادئ حقوق الإنسان ، ضرورة قيام الدول بشكل فردي والمجتمع الدولي بوضع استراتيجية وطنية ودولية تعمل على الحد من ظاهرة الإتجار بالنساء، والعمل على حل المسببات التي تؤدي إليها قدر الإمكان، تعديل التشريعات والقوانين الوطنية وتضمين السلوكيات والممارسات الخاصة

بالاتجار بالنساء ضمن الجرائم الاتي يعاقب عليها قانون الدولة، وأن يكون ذلك العقاب رادعاً، العمل على زيادة الوعي المجتمعي بالمخاطر والعواقب المتنوعة الناجمة عن جريمة الاتجار بالنساء، تسهيل وإتاحة كافة الطرق والسبل الممكنة التي تتيح وصول النساء المتاجر بهن لأماكن الخدمات الصحية والاجتماعية، ضرورة تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الاتجار بالنساء، وحث كافة الدول على الانضمام للاتفاقيات والبروتوكولات الخاصة بالاتجار بالنساء.

A	IHFFC	International Humanitarian Fact-Finding Commission.
B	SMM	Special Monitoring Mission
C	OSCE	Organization for Security and co-operation in Europe
D	P	Page

المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الآية	أ
الاهداء	ب
الشكر والامتنان	ت
مستخلص	ث-ج
قائمة المختصرات	ح
المحتويات	خ-ذ
المقدمة	١-٤
الفصل الأول: التعريف بالاتجار بالنساء	٣٩-٥
المبحث الأول : مفهوم الاتجار بالنساء	١٨-٦
المطلب الأول: تعريف الاتجار بالنساء	١٠-٦
الفرع الأول: تعريف الاتجار بالنساء عند جمعية حقوق الإنسان الدولية	٩-٧
الفرع الثاني: التقارير العلمية للاتجار بالنساء	١٠
المطلب الثاني: التطور التاريخي للاتجار بالنساء	١٨-١١
الفرع الأول: الرق في الحضارات القديمة	١٢-١١
الفرع الثاني: الرق في العصور الوسطى	١٢
الفرع الثالث: الرق في العصر الحديث	١٥-١٣
الفرع الرابع: أسباب انتشار ظاهرة الاتجار بالنساء	١٨-١٥
المبحث الثاني: صور الاتجار بالنساء وتمييزه عما يشابهه	٣٩-١٩

٣٦-١٩	المطلب الأول: صور الاتجار بالنساء
٢٩-٢٣	الفرع الأول: النطاق القانوني لجريمة الاتجار بالنساء
٣٣-٣٠	الفرع الثاني: الآثار المترتبة على جريمة الاتجار بالنساء
٣٦-٣٣	الفرع الثالث: دور دول المنشأ ودول المقصد ودول العبور في الإتجار بالنساء
٣٩-٣٧	المطلب الثاني: تمييزه عما يشابهه.
٧٧-٤٠	الفصل الثاني : حظر الاتجار بالنساء وطبيعته القانونية
٥٦-٤١	المبحث الأول : حظر الإتجار بالنساء
٥٢-٤٢	المطلب الأول: حظر الاتجار بالنساء في الاتفاقيات الدولية
٤٣-٤٢	الفرع الأول: الإتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق ١٩٥٦ م
٤٥-٤٤	الفرع الثاني: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
٥٢-٤٦	الفرع الثالث: بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠٠٠
٥٦-٥٣	المطلب الثاني: حظر الاتجار بالنساء في الأعراف الدولية ومبادئ القانون الدولي
٧٧-٥٧	المبحث الثاني: الطبيعة القانونية للاتجار بالنساء
٦٨-٥٧	المطلب الأول: الاتجار بالنساء باعتبارها جريمة دولية
٦٢-٥٧	الفرع الأول: مفهوم الجريمة الدولية
٦٨-٦٢	الفرع الثاني: أركان الجريمة الدولية
٧٧-٦٨	المطلب الثاني: الاتجار بالنساء كجريمة عابرة للحدود.
٧٣-٦٩	الفرع الأول: تعريف الجريمة المنظمة العابرة للحدود
٧٥-٧٣	الفرع الثاني: خصائص الجريمة المنظمة العابرة للحدود
٧٧-٧٦	الفرع الثالث: أركان الجريمة المنظمة العابرة للحدود

١١٣-٧٨	الفصل الثالث : الجهود الدولية لمكافحة الاتجار بالنساء
٩١-٧٩	المبحث الأول: الجهود على الصعيد الدولي
٨٦-٧٩	المطلب الأول: جهود الأمم المتحدة
٨٦-٨٣	الفرع الأول: البروتوكولات والاتفاقيات للحد من الاتجار بالنساء
٩١-٨٦	المطلب الثاني: جهود المنظمات الأخرى
٩١-٨٦	الفرع الأول: منظمة العفو الدولية
٩١-٩١	الفرع الثاني: منظمة العمل الدولية
١١٣-٩٢	المبحث الثاني: الجهود على الصعيد الوطني
١٠٢-٩٢	المطلب الأول: الجهود الرسمية
١٠٢-٩٢	الفرع الأول: جهود الدول العربية
١١٣-١٠٣	المطلب الثاني: الجهود غير الرسمية
١٠٤-١٠٣	الفرع الأول: تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني
١١٣-١٠٥	الفرع الثاني: نماذج لمؤسسات المجتمع المدني وبعض القوانين الخاصة بها
١١٤	الخاتمة:
١١٦	المصادر
A-B	ملخص الإنكليزي